حركة القوميين العرب ــ وفي حزب البعث العربي الاشتراكي ، وقد لعبت الحساسيات القديمة داخل القرية دورا مهما في هذه التوجهات السياسية .

العلاقات الاقتصادية بين كفرشوبا ومحيطهـــا

من المعروف ان منطقة حاصبيا ، ومنها كفرشوبا ، كانت تابعة لولاية دمشق حتى عام ١٩٢٠ ، كما ان القسم الشمالي من فلسطين كان يتبع لولاية بيروت حتى تلك الفترة . وبعد ذلك الحين كانت هناك مساومات بين الانجليز والفرنسيين ، فضم قضاء حاصبيا لدولة لبنان الكبير ، وبالمقابل تنازل الفرنسيون حينها عن شمال فلسطين ، وبخاصة منطقة الخالصة ، والذي كانت تتبع عمليا قضاء مرجعيون يومها . ولم تكن حينها اية عراقيل تذكر فيما يتعلق بتبادل المنتجات الزراعية ، وفيما يتعلق بمسألة الحدود ، وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٤٨ . حينما اقفلت الحدود مع فلسطين ، وبدأت نقاط التفتيش ــ الجمارك من جهة العلاقة مع سوريا ، تأخذ طابعا أكثر تشددا من ذي قبل .

وقد كانت فلسطين (جارتنا الجنوبية) الدولة التي كان لبنان يغذي معها في الخمس والعشرين سنة التي سبقت النكبة اوسع العلاقات الاقتصادية بعد سورية ، اذ بدأت « التغيرات الطارئة على هيكل الاقتصاد الفلسطيني ، وامكانيات فلسطين الهامة في التصدير ، وقدرتها على استهلاك قسم وافر من انتاج ثمار لبنان ، ومن انتاجنا الزراعي كافة ، وانتاجنا الصناعي بدأت هذه التغيرات تعطي آثارها البالغة . وكانت فلسطين من جهة ثانية توفد الينا عددا كبيرا من المصطافين والسياح وهواة الرياضة الشتوية ، وفي هذا دلالة على مقدار اهمية علاقاتنا الاقتصادية بفلسطين (٥) » . هذا وكانت علاقاتنا « مع فلسطين منذ السنة ١٩٢١ تخضع لاتفاقية تجارية تنص على التبادل الحـــرفي للمنتوجات المحليه ، وتطبق نظام الاسترجاع ، « الدوربك » (المواد المعاد تصديرها) وفي ١٨ ايار ١٩٢٩ مددت هذه الاتفاقية الى عشر سنوات ، مع قليل من التعديل ، وبفضل هذه الاتفاقات المعقودة للتبادل الحر كانت تجارتنا مع فلسطين منذ ١٩٢١ حتى ١٩٣٩ كثيرة الازدهار ، وقد احرزت صادرات سوريا ولبنان الى فلسطين في السنة ١٩٣٥ رقما قياسيا قدره « ٥٣٠٠٠٠٠ » ل.ل اي ما يعادل مليون ليرة عثمانية ذهبا . وفي السنة ١٩٣٨ نقضت الحكومة الفلسطينية ، عاملة تحت ضغط خطط الصناعيين الصهاينة الذين زاحمتهم الصناعة السورية اللبنانية الفلسطينية ، الاتفاقية التجارية المعقودة سنة ١٩٢٩ وابدلت من اتفاقية تجارية جديدة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ ، تحافظ على حريـــة التبادل في المنتجات الزراعية ، وفي عدد محدود من المنتوجات الصناعية ، وقد ذكرت صراحة في الاتفاقية ، الزيوت النباتية ، المنتوجات القطنية والحريرية ، الصابون ، المجوهرات ، الاوكسجين المائي ، واخضع للتعرفة العادية صنف اخر من المنتوجـــات الصناعية كالمشروبات الروحية والعطور والتبغ ، والسكاير والكبريت والكحول . وكـــل ما عدا ذلك كان خاضعا لتعرفة تعادل ثلثي التعرفة العادية ، وفي شهري كانون الثاني وشباط ١٩٤٦ ، طبق قرار مقاطعة الصهيونية ، وانتهت العلاقة الاقتصادية بعد الاحتلال الصهيونـــي » (٦) . هذا ولقد اثر في زيادة تجارة فلسطين مع البلدان التـــي تحـــت الانتداب الفرنسي ، توفر الطرق التي تربط فلسطين بيروت ودمشق (٧) .

ان اعطاء هذه الصورة ، حول الوضع العام ما بين فلسطين وسوريا ولبنان ، بهدف تحديد صورة ادق ، تأخذ الطابع الخاص للقرية ولعلاقاتها مع محيطها . فمثلا كانـــت الخالصة هي السوق الاولى لاهالي البلدة ولسكان المنطقة ، وايضا لسكان قضاء مرجعيون ومنطقة الجولان . تقول السيدة « مسعدة عبدالله » من سكان القرية ، ومن الذين يذكرون هذه العلاقات . بان الاهالي كانوا يأخذون البيض والحليب واللبنة ، والعدس والجلبينة والدجاج ، واحيانا ، دراهم حيث كانوا يتعاملون بالعملة الفلسطينية حينها .